

SNHR

الشبكة السورية لحقوق الإنسان
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

رؤية الشبكة السورية لحقوق الإنسان لتحقيق التعددية السياسية وتشكيل هيئة العدالة الانتقالية

الخميس 6 آذار 2025

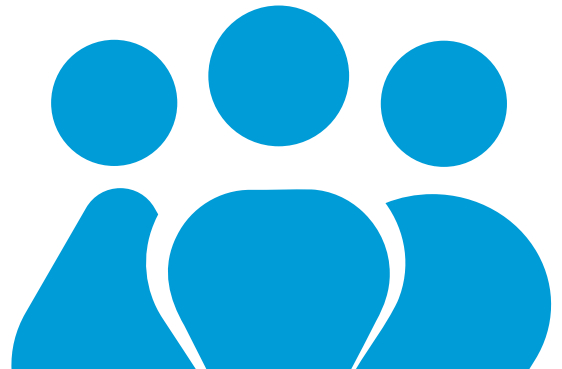


SNHR

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

المحتوى:

1	أولاً: مقدمة
3	ثانياً: من الشرعية الثورية نحو التعددية السياسية
4	ثالثاً: خارطة طريق للانتقال السياسي
4	أ - تشكيل هيئة الحكم
8	ب - إصدار إعلان دستوري
14	ت - تشكيل الحكومة الانتقالية: خطوة محورية في عملية الانتقال السياسي
16	رابعاً: صياغة الدستور: المرحلة القادمة في العملية الانتقالية
20	خامساً: الانتخابات البرلمانية والرئاسية: المرحلة الأخيرة من العملية الانتقالية في سوريا
24	سادساً: التوصيات



أولاً: مقدمة:

شهدت سوريا تحولاً سياسياً جوهرياً عقب سقوط نظام الأسد في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024، إثر معركة "ردع العدوان"، وفي اليوم التالي، 9 كانون الأول/ديسمبر، أعلنت "إدارة العمليات العسكرية"، تشكيل حكومة تسيير أعمال كإجراء مؤقت.

وفي 24 كانون الأول/ديسمبر 2024، أصدرت القيادة العامة السورية الجديدة بياناً قالت فيه إن قائدها أحمد الشرع، توصل إلى اتفاق مع قادة الفصائل يقضي بحل جميع الفصائل ودمجها تحت مظلة وزارة الدفاع. وفي الثلاثين من كانون الثاني/يناير 2025، أعلن الناطق باسم إدارة العمليات العسكرية، العقيد حسن عبد الغني، "بيان انتصار الثورة" والذي تضمن تعيين أحمد الشرع رئيساً لسوريا في المرحلة الانتقالية بحيث يقوم بمهام رئيس الجمهورية العربية السورية ويمثلها في المحافل الدولية. وجاء هذا الإعلان خلال "مؤتمر إعلان انتصار الثورة السورية" الذي أقيم في قصر الشعب في دمشق بحضور قادة الفصائل المسلحة الأعضاء بإدارة العمليات العسكرية. وفي ذات المؤتمر، أكد عبد الغني حل جميع الفصائل العسكرية، والأجسام السياسية والمدنية ودمجها في مؤسسات الدولة. بالإضافة إلى حل حزب البعث العربي الاشتراكي وأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية وما يتبع لها من منظمات ومؤسسات ولجان، علاوة على حل مجلس الشعب واللجان المنبثقة عنه، وإلغاء العمل بدستور عام 2012، وإيقاف العمل بجميع القوانين الاستثنائية.

شكل هذا التحول بداية لمرحلة انتقال سياسي معقدة، ترسم ملامح مستقبل البلاد بعد أكثر من نصف قرن من الاستبداد.

الانتقال نحو التعددية السياسية: فرصة لبناء نظام جديد

تعد المرحلة الانتقالية في سوريا محطة محورية لإعادة تشكيل النظام السياسي على أسس تضمن التعددية السياسية وتعزز المشاركة الشعبية في صنع القرار، مع الحفاظ على حقوق جميع مكونات المجتمع السوري. يعتمد نجاح هذه المرحلة على بناء مؤسسات قوية ومستقلة، وإرساء قواعد دستورية واضحة، تضمن الشرعية، مع تحقيق توافق وطني يعزز الاستقرار، ويحول دون الانزلاق في صراعات جديدة.

التحديات الرئيسية في المرحلة الانتقالية

لنجاح في تحقيق الانتقال السياسي، لا بد من مواجهة عدد من التحديات الجوهرية، أبرزها:

1. ضعف مؤسسات الدولة والتفكك الإداري:

تحتاج مؤسسات الدولة، بما في ذلك الأجهزة الأمنية والقضائية والإدارية، إلى إصلاح شامل لضمان كفاءتها واستقلاليتها.

2. ضعف الثقة بين مكونات المجتمع:

أدى النزاع الطويل إلى تعميق الانقسامات المجتمعية، ما يجعل بناء توافق وطني تحدياً أساسياً يجب معالجته.

3. تدخلات القوى الخارجية ومصالحها:

يشكل التدخل الخارجي تهديداً للعملية الانتقالية، ما يستوجب ضمان استقلالية القرار الوطني وعدم خضوعه لتأثيرات أجنبية.

4. الأزمة الاقتصادية والاجتماعية:

ترك النزاع المستمر تداعيات اقتصادية كارثية، أثرت بشكل مباشر على الأوضاع المعيشية للسكان، ما قد يعرقل جهود إعادة الإعمار والاستقرار السياسي.

5. الانتقال من الشرعية الثورية إلى نظام تعددي:

رغم أهمية الشرعية الثورية في إحداث التغيير، إلا أنَّ استمرار تمرکز السلطة في أيدي جهات محدودة قد يؤدي إلى إعادة إنتاج أنماط الحكم المركزي. لذا، من الضروري التحول نحو نظام تعددي يكرس مبدأ التشاركية السياسية.

خارطة الطريق للمرحلة الانتقالية

تري الشبكة السورية لحقوق الإنسان أنَّ تحقيق انتقال سياسي مستقر ومستدام يتطلب اتباع الخطوات التالية:

1. تشكيل هيئة حكم برئاسة السيد أحمد الشرع، تضمن تمثيلاً عادلاً لمختلف القوى السياسية والمجتمعية.
2. عقد مؤتمر للحوار الوطني يضم الفاعلين السياسيين والمدنيين للوصول إلى توافق بشأن مستقبل البلاد.
3. إصدار إعلان دستوري مؤقت ينظم المرحلة الانتقالية، ويحدد صلاحيات المؤسسات المختلفة لضمان وضوح المسار السياسي.
4. تشكيل حكومة انتقالية تعمل على إعادة بناء مؤسسات الدولة، وإدارة شؤون البلاد خلال الفترة المؤقتة.
5. صياغة دستور جديد يعبر عن تطلعات الشعب السوري، ويضمن الحقوق والحريات الأساسية.
6. إجراء انتخابات حرة ونزيهة تكزس مبدأ التداول السلمي للسلطة، وتتيح لجميع السوريين فرصة اختيار ممثليهم بشكل ديمقراطي.

ثانياً: من الشرعية الثورية نحو التعددية السياسية

تمثل الشرعية الثورية الإطار القانوني والسياسي الذي تستند إليه القوى التي أطاحت بالنظام السابق، وغالباً ما تنبع من قطيعة جذرية مع النظام القديم، مما يمنح الفاعلين الجدد سلطة إدارة البلاد. ومع ذلك، تبقى هذه الشرعية مؤقتة، وقابلة للتآكل ما لم تستكمل بعملية تحول تعددية تضمن انتقالاً سياسياً سلساً ومستداماً يحافظ على مكتسبات التغيير.

يتطلب التحول من الشرعية الثورية إلى التعددية السياسية نهجاً منظماً يركز على الإصلاح المؤسسي، وبناء التوافق، وتعزيز الحكم التشاركي. إذ غالباً ما تؤدي الشرعية الثورية إلى تركيز السلطة بيد فئة محدودة من الفاعلين السياسيين، بينما تستند التعددية السياسية إلى الانفتاح، وإشراك مختلف التيارات والأطراف في عملية صنع القرار، ضمن إطار يحترم التنوع السياسي والاجتماعي.

الخطوات الأساسية للتحول نحو التعددية السياسية

1. إرساء المعايير الديمقراطية في المؤسسات:

- **الإطار الدستوري:** يمثل تبني إعلان دستوري مؤقت يضمن الحقوق الأساسية، ويفصل بين السلطات، خطوة ضرورية لمنع احتكار السلطة، وتأمين حماية شاملة لحقوق جميع مكونات المجتمع.
- **استقلال القضاء:** يُعد ترسيخ استقلال السلطة القضائية أمراً جوهرياً لضمان العدالة، ومنع إساءة استخدام السلطة من قبل الفاعلين السياسيين أو الأحزاب المهيمنة.

2. إصلاح هياكل الدولة:

غالباً ما تترك الأنظمة الاستبدادية إرثاً من المؤسسات المركزية التي تفتقر إلى الشفافية والمساءلة، ما يستدعي إعادة هيكلتها لضمان تحقيق مبدأ الحكم الرشيد:

- **إعادة هيكلة قطاع الأمن:** ينبغي أن تخضع المؤسسات الأمنية للرقابة المدنية، وأن تعمل وفق سيادة القانون لتعزيز ثقة المواطنين بالدولة وضمان عدم استغلال الأجهزة الأمنية لأغراض سياسية.
- **تحييد الإدارة العامة:** من الضروري إزالة الطابع الحزبي عن مؤسسات الدولة، بما يشمل الهيئات الانتخابية والمؤسسات الإعلامية، لضمان حيادها وفعاليتها في خدمة جميع المواطنين دون انحياز سياسي.

3. بناء نظام سياسي تعددي:

- **التعددية الحزبية:** يمثل السماح بتشكيل الأحزاب وإفساح المجال أمام التعددية السياسية عاملاً رئيساً لمنع احتكار فصيل واحد للسلطة، وتمكين مختلف القوى السياسية من المشاركة في الحكم.
- **تمكين المعارضة:** يساهم وجود معارضة قوية في تحقيق التوازن السياسي، وإثراء النقاش العام، وتقديم بدائل واقعية للسياسات الحكومية، مما يعزز الاستقرار ويمنع تكرار نماذج الحكم المركزي.

4. تعزيز الحوار الوطني وبناء التوافق:

- **الحوار الوطني الشامل:** يعد تنظيم لقاءات موسعة تضم الفاعلين السياسيين، ومنظمات المجتمع المدني، والمجموعات المهمشة، وسيلة ضرورية لصياغة رؤية مشتركة لمستقبل البلاد، وتعزيز التفاهم بين مختلف الأطياف السياسية والاجتماعية.

5. ترسيخ ثقافة التعددية:

- **التعليم والمشاركة المدنية:** يعد إدراج مفاهيم التعددية وحقوق الإنسان في المناهج التعليمية، وتنفيذ برامج توعوية حول أهمية المشاركة السياسية، من الأدوات الأساسية لترسيخ ثقافة الحقوق والقانون وضمان استدامتها.
- **حرية التعبير والإعلام المستقل:** يمثل ضمان استقلالية وسائل الإعلام، وتوفير فضاءات حرة للنقاش السياسي، شرطاً أساسياً لتمكين مختلف الفئات السياسية والمجتمعية من التعبير عن رؤاها بحرية، دون خوف من القمع أو الإقصاء.

ثالثاً: خارطة طريق للانتقال السياسي

أ - تشكيل هيئة الحكم:

يمثل تشكيل هيئة حكم انتقالية في سوريا خطوة جوهرية لضمان انتقال سياسي منظم وشامل، ينقل البلاد من الشرعية الثورية إلى الاستقرار المؤسسي. واستناداً إلى تجارب التحولات السياسية في دول أخرى، يجب أن تستند هذه العملية إلى أسس تضمن التمثيل العادل، والشرعية السياسية، والكفاءة المؤسسية، لضمان نجاح المرحلة الانتقالية.

تشكيل هيئة حاكمة خلال المراحل الانتقالية: ضرورة لتعزيز الاستقرار والشرعية في سوريا

في أعقاب انهيار الأنظمة الاستبدادية، يعد تشكيل هيئة حاكمة إلى جانب رئيس انتقالي ممارسة شائعة تهدف إلى ضمان بنية حكم أكثر شمولاً وفعالية خلال فترة عدم اليقين السياسي. في الحالة السورية، فإنَّ إنشاء مثل هذه الهيئة إلى جانب قيادة انتقالية للرئيس أحمد الشرع، يمثل خطوة أساسية نحو تحقيق الاستقرار وإعادة بناء الدولة للأسباب الرئيسية التالية:

1. تعزيز الشمولية والتشاركية:

يتيح تشكيل هيئة حاكمة فرصة لإشراك ممثلين عن مختلف الفصائل السياسية، والجماعات العرقية، ومنظمات المجتمع المدني، مما يضمن تمثيلاً أوسع لمكونات المجتمع السوري. نظراً للانقسامات العميقة التي تفاقمت خلال سنوات النزاع، فإنَّ تبني نموذج للحكم التشاركي يساهم في بناء الثقة وتعزيز شرعية العملية الانتقالية.

2. التعامل مع التحديات المعقدة للمرحلة الانتقالية:

تواجه أي مرحلة انتقالية تحديات كبيرة، تتراوح بين إعادة بناء مؤسسات الدولة، وصياغة دستور جديد، وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة، وضمان الأمن والاستقرار. تساهم الهيئة الحاكمة في إدارة هذه الملفات عبر الاستفادة من خبرات متنوعة، حيث يتم توزيع المهام على لجان متخصصة لضمان تنفيذ السياسات بشكل فعال.

3. تعزيز الشرعية المحلية والدولية:

إنّ تشكيل هيئة حكم جماعية يعزز من شرعية العملية الانتقالية، إذ يرسل رسالة إلى الشعب السوري والمجتمع الدولي مفادها أنّ هذه المرحلة لا تخضع لسيطرة فرد أو فصيل معين، بل هي عملية شاملة تمثل مختلف مكونات المجتمع. كما أنّ هذا النموذج يساهم في بناء دعم دولي أوسع، إذ تنظر القوى الإقليمية والدولية بإيجابية إلى الهياكل الانتقالية التي تعكس تعددية سياسية وتمثيلية واسعة.

4. دعم آليات العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية:

تعد العدالة الانتقالية عنصراً محورياً في أي مرحلة ما بعد النزاع، حيث تتطلب معالجة انتهاكات الماضي مشاركة واسعة من مختلف مكونات المجتمع.

5. التمهيد للحكم الديمقراطي طويل الأمد:

يُفترض أن تكون الفترة الانتقالية مؤقتة، حيث تهدف إلى إرساء الأسس لنظام ديمقراطي مستدام. تساهم الهيئة الحاكمة في تمهيد الطريق لهذا التحول من خلال تبني ممارسات حوكمة تعاونية ونمذجة آليات صنع القرار الديمقراطي. يمثل هذا النموذج خطوة أولى نحو بناء مؤسسات ديمقراطية قادرة على إدارة الدولة بعد انتهاء الفترة الانتقالية.

6. كسب دعم المجتمع الدولي:

تعتبر الجهات المانحة والمنظمات الدولية عاملاً مهماً في دعم الاستقرار خلال الفترات الانتقالية. ومن المرجح أن تحظى حكومة انتقالية تُظهر التزاماً بالشمولية والمساءلة بدعم سياسي واقتصادي أوسع. كما يطمئن النموذج الجماعي للحكم الشركاء الدوليين إلى أنّ المساعدات والموارد المقدمة سيتم إدارتها بشفافية وكفاءة.

معايير اختيار أعضاء هيئة الحكم

ينبغي أن يعكس تشكيل الهيئة الانتقالية التنوع السياسي والاجتماعي في سوريا، مع مراعاة المعايير التالية:

- **التمثيل الشامل:** ضرورة إشراك ممثلين عن مختلف الفئات المجتمعية (عرقياً، دينياً، مناطقياً) لضمان الوحدة الوطنية، ومنع أي شكل من أشكال الإقصاء أو التهميش.
- **الكفاءة:** يجب أن يتمتع الأعضاء بخبرات عملية في مجالات الحوكمة، الأمن، القانون، والإدارة، لضمان قدرة الهيئة على إدارة المرحلة الانتقالية بفعالية.
- **النزاهة:** ينبغي أن يكون المرشحون من الشخصيات التي لم تتورط في الفساد أو انتهاكات حقوق الإنسان، لضمان بناء نظام جديد يقوم على الثقة والمساءلة.
- **الالتزام بالتعددية:** يجب أن يعبر الأعضاء عن التزام واضح لحقوق الإنسان، وسيادة القانون، لضمان عدم تكرار أنماط الاستبداد السابقة.
- **الشرعية الثورية:** لضمان القبول الشعبي، ينبغي أن يتمتع الممثلون بمصداقية تستند إلى دورهم في دعم التغيير السياسي من نظام الأسد، اعتماداً على المبادئ التي قامت عليها الثورة السورية.

آليات اختيار الأعضاء

لضمان الشفافية والشرعية في تشكيل هيئة الحكم، يمكن اعتماد الآليات التالية:

- **التوافق الوطني:** يتم اختيار الأعضاء من خلال مشاورات بين القوى السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، والجهات الوسيطة، لضمان أوسع قبول ممكن لهذه الهيئة.
- **لجان مستقلة:** تشكيل لجان محايدة تتولى التحقق من مؤهلات المرشحين، والتأكد من استيفائهم لمعايير الكفاءة والنزاهة.
- **التمثيل المتوازن:** تخصيص المقاعد وفقاً للتوزيع السياسي والجغرافي، لضمان عدم هيمنة أي طرف على العملية الانتقالية.

هيكلية هيئة الحكم

يجب أن تتمتع هيئة الحكم بصلاحيات واضحة، مع توزيع متوازن للسلطات، لضمان عدم إعادة إنتاج الاستبداد:

- **السلطة التنفيذية:** تتولى الحكومة الانتقالية إدارة شؤون الدولة خلال الفترة المؤقتة، مع وضع ضوابط تحول دون تركيز السلطة بيد جهة واحدة.
- **الرقابة التشريعية:** تشكيل مجلس تشريعي مؤقت يصدر القوانين، ويشرف على القرارات الحكومية، ويمكن أن يكون منتخباً أو معيناً وفق توافق وطني.
- **استقلال القضاء:** إنشاء سلطة قضائية مستقلة لضمان سيادة القانون، ومنع أي تجاوزات قانونية خلال المرحلة الانتقالية.

الدعم الدولي

يمكن للمجتمع الدولي أن يلعب دوراً داعماً وليس موجهاً، عبر تقديم المساعدة الفنية واللوجستية دون التدخل في السيادة الوطنية، وذلك من خلال:

- تسهيل المفاوضات بين الأطراف السورية لتعزيز التوافق الوطني.
 - تقديم الدعم الفني والمؤسسي لبناء مؤسسات الحكم، وضمان فعاليتها.
 - الإشراف على العملية الانتقالية لضمان الالتزام بالمعايير الدولية، مع احترام استقلالية القرار الوطني.
- يرأس هيئة الحكم السيد أحمد الشرع رئيس الجمهورية العربية السورية في المرحلة الانتقالية.

مؤتمر الحوار الوطني ودوره في تشكيل هيئة الحكم:

يمثل مؤتمر الحوار الوطني خطوة محورية لضمان تشكيل هيئة حكم جامعة وشرعية وفعالة، حيث يوفر منصة لمناقشة القضايا الجوهرية، وتأطير الرؤى بين مختلف الأطراف السياسية والمجتمعية، وبناء توافق وطني حول الأسس التي ستوجه المرحلة الانتقالية في سوريا. ومن خلال هذا المؤتمر، يمكن ضمان تمثيل أوسع، وتعزيز الشرعية، وتحديد معايير الحكم الانتقالي، بما يضمن تحقيق استقرار سياسي مستدام.

أهمية مؤتمر الحوار الوطني في تشكيل هيئة الحكم

1. بناء توافق وطني:

- يتيح المؤتمر فرصة لجميع الفاعلين السياسيين وممثلي المجتمع المدني والمكونات المجتمعية للمشاركة في وضع الإطار العام لهيئة الحكم، مما يعزز إحساس الشراكة والمسؤولية الجماعية.
- يساعد في تقليل التوترات بين الفصائل المتنافسة، وتعزيز أجواء الحوار والتفاهم، مما يساهم في تجاوز الانقسامات السياسية والاجتماعية.

2. تعزيز الشرعية والقبول العام:

- يضمن المؤتمر إشراك الأطياف السياسية والاجتماعية، مما يعزز شرعية هيئة الحكم، ويقلل من احتمالات الرفض أو الطعن في تمثيلها.
- يضمن مشاركة الفئات المهمشة، مثل النساء والأقليات، مما يحد من احتكار السلطة ويحقق توازناً سياسياً واجتماعياً ضرورياً للمرحلة الانتقالية.

3. تحديد المبادئ الأساسية للحكم:

- يشكل المؤتمر فرصة لصياغة الأسس الدستورية والقانونية التي ستوجه الحكم خلال الفترة الانتقالية، بما يضمن حماية الحقوق والحريات الأساسية وسيادة القانون.
- يمكنه أيضاً وضع آليات العدالة الانتقالية، لمعالجة المظالم التاريخية وتعزيز المصالحة الوطنية، مما يساهم في بناء ثقة مجتمعية راسخة.

4. وضع هيكل هيئة الحكم:

- يتيح المؤتمر تحديد معايير اختيار أعضاء هيئة الحكم، مثل التمثيل العادل، والخبرة، والنزاهة، لضمان الشفافية والعدالة في التشكيل.
- يساعد في وضع ضوابط وآليات رقابية تمنع تركّز السلطة في جهة واحدة، وتضمن توزيعاً متوازناً للسلطات خلال المرحلة الانتقالية.

ب - إصدار إعلان دستوري:

يعد الإعلان الدستوري وثيقة قانونية مؤقتة تحدد المبادئ الأساسية وهيكل الحكم خلال المرحلة الانتقالية، بهدف ضمان إطار قانوني منظم حتى يتم وضع دستور دائم. كما يحدد صلاحيات المؤسسات الانتقالية، ويؤسس لمبادئ التعددية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، مع وضع جدول زمني واضح لإجراء الانتخابات وصياغة الدستور الدائم.

في ظل حالة عدم الاستقرار السياسي، يمثل إصدار إعلان دستوري خياراً أكثر حكمة مقارنة بالشروع المباشر في صياغة دستور دائم أو تعديل الدستور السابق. فالإعلان المؤقت يوفر مرونة قانونية، ويتيح إدارة المرحلة الانتقالية دون تعطيل العملية السياسية بسبب القضايا الخلافية. كما يسمح بتأجيل النقاشات الدستورية الكبرى إلى مرحلة لاحقة، مما يمنح جميع الأطراف فرصة لإجراء حوار وطني موسّع حول مستقبل النظام السياسي.

الجهات الفاعلة في عملية كتابة الإعلان الدستوري

1. لجنة الصياغة:

تتولى إعداد المسودة الأولية، وينبغي أن تضم:

- قانونيين متخصصين في القانون الدستوري لضمان الصياغة السليمة.
- ممثلي القوى السياسية لضمان توافق وطني حول بنود الإعلان.
- منظمات المجتمع المدني لضمان تمثيل شامل لمختلف الفئات.
- خبراء في الحوكمة والعدالة الانتقالية للمساهمة في وضع أسس نظام سياسي عادل.

2. هيئة الحكم:

تشرف على عملية الصياغة وتضمن تنفيذ الإعلان بعد تبنيه، من خلال:

- تعيين لجنة الصياغة أو الإشراف على عملها.
- مراجعة واعتماد الإعلان الدستوري قبل المصادقة عليه.
- ضمان الالتزام بالإعلان ومراقبة تنفيذ بنوده خلال المرحلة الانتقالية.

3. منظمات المجتمع المدني:

تلعب دوراً محورياً في:

- تقديم مقترحات لضمان حماية الحقوق الأساسية والعدالة الانتقالية.
- تنظيم جلسات استماع ومشاورات شعبية لتعزيز الشفافية.
- مراقبة تنفيذ الإعلان لضمان الشفافية والمساءلة.

4. الجهات الدولية:

يمكن للمنظمات الدولية تقديم:

- دعم تقني وقانوني لضمان توافق الإعلان مع المعايير الدولية.
- دور الوساطة بين الفصائل السياسية عند وجود نزاعات.
- تمويل برامج الحوار والمشاركة العامة، مع ضرورة الحفاظ على استقلالية القرار الوطني.

الخطوات الأساسية لتنفيذ الإعلان الدستوري

1. صياغة المحتوى:

- تحديد هيكل الحكم، بما يشمل توزيع الصلاحيات بين المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية.
- وضع أولويات المرحلة الانتقالية، مثل إصلاح القضاء، وإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، وضمان حماية حقوق الإنسان.
- تحديد آليات المشاركة الشعبية لضمان انخراط جميع الفئات في صياغة الدستور الدائم.
- وضع جدول زمني واضح للانتخابات والانتقال إلى مرحلة الحكم الدائم، مع مرونةٍ للتكيف مع التحديات المستجدة.

2. النص على تشكيل الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية:

- لضمان المحاسبة وكشف الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر.

3. تأمين الدعم الدولي:

- تقديم مساعدات فنية ومالية دون المساس بالسيادة الوطنية.
- دور الوسطاء الدوليين في تسهيل المفاوضات بين الأطراف السياسية المتنافسة.

4. التحضير لصياغة الدستور الدائم:

- ينص الإعلان الدستوري على تشكيل جمعية تأسيسية منتخبة تتولى صياغة الدستور الجديد وفق آلية تشاركية شفافة.
- تحديد إطار زمني لصياغة الدستور، يضمن استكمال العملية قبل انتهاء المرحلة الانتقالية.

المكونات الأساسية للإعلان الدستوري

1. المقدمة:

- توضيح أهداف المرحلة الانتقالية، مثل تحقيق العدالة، والمصالحة الوطنية، وتعزيز الوحدة الوطنية.
- الاعتراف بشرعية الهيئات الانتقالية، مع التأكيد على أهمية التوافق الوطني في إدارة المرحلة المؤقتة.

2. المبادئ العامة للحكم:

- **السيادة الشعبية:** التأكيد على أنّ السلطة تنبع من إرادة الشعب.
- **سيادة القانون:** ضمان أنّ جميع القوانين تلتزم بمبادئ العدالة وحقوق الإنسان.
- **التعددية السياسية:** تأكيد مشاركة جميع القوى السياسية دون إقصاء.
- **الوحدة الوطنية والمصالحة:** تعزيز السلم المجتمعي وإنهاء النزاعات الداخلية.

3. هيكل الحكم الانتقالي:

يحدد الإعلان الدستوري طبيعة المؤسسات الانتقالية وصلاحياتها، بما في ذلك:

- **السلطة التنفيذية:** تحديد اختصاصات الحكومة الانتقالية وآليات اتخاذ القرار.
- **السلطة التشريعية:** إنشاء هيئة تشريعية مؤقتة لسن القوانين ومراقبة أداء الحكومة.
- **السلطة القضائية:** ضمان استقلال القضاء وإنشاء محاكم خاصة للفصل في القضايا خلال مرحلة النزاع المسلح.

4. الحقوق والحريات الأساسية:

يجب أن ينص الإعلان على حماية الحقوق الأساسية لجميع المواطنين، بما في ذلك:

- الحريات المدنية والسياسية، مثل حرية التعبير والتجمع والتنظيم السياسي.
- حظر التمييز على أساس العرق، الدين، الجنس، أو التوجه السياسي.
- ضمان الحق في اللجوء إلى القضاء، والحق في المشاركة السياسية.

5. آليات العدالة الانتقالية:

- إنشاء الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية.

6. خريطة الطريق للمرحلة الانتقالية:

- وضع جدول زمني واضح لإعداد الدستور الدائم وإجراء الانتخابات.
- ضمان مشاركة شعبية واسعة من خلال استفتاء عام أو جمعية تأسيسية.
- وضع آليات واضحة لنقل السلطة إلى حكومة منتخبة ديمقراطياً.

7. إصلاح المؤسسات الأمنية:

- إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية والشرطة لضمان عملها تحت إشراف مدني.
- دمج المجموعات المسلحة السابقة ضمن مؤسسات الدولة، مع فرض ضوابط تمنع عسكرة السياسة.

8. آليات تعديل الإعلان الدستوري:

- وضع إجراءات مرنة للتعديل، تضمن استجابة الإعلان الدستوري للتحديات الطارئة خلال المرحلة الانتقالية.

مراحل العمل على الإعلان الدستوري

تتطلب صياغة الإعلان الدستوري المرور بعدة مراحل أساسية لضمان شموله وشرعيته وفعالته في إدارة المرحلة الانتقالية. ويجب أن تتسم العملية بالشفافية والتشاركية، مع تحقيق التوازن بين السرعة في التنفيذ والتوافق الوطني. وفيما يلي المراحل الأساسية، والجهات الفاعلة المشاركة، والاعتبارات المهمة لضمان نجاحه.

1. المرحلة التحضيرية

الهدف:

- وضع الأسس الأولية لعملية إعداد الإعلان الدستوري، وتحديد القضايا الرئيسية التي يجب أن يتناولها.

الإجراءات الرئيسية:

- تشكيل لجنة تحضيرية تتولى إدارة العملية ووضع جدول زمني للمراحل المختلفة.
- تحديد الأطراف المعنية، والتي تشمل:
 - القوى السياسية المختلفة.
 - منظمات المجتمع المدني.
 - الخبراء القانونيين والدستوريين.
 - ممثلي الفئات المجتمعية المختلفة لضمان الشمولية.
- تحديد القضايا الأساسية التي يجب تناولها في الإعلان الدستوري، مثل:
 - هيكل الحكم الانتقالي وصلاحيات المؤسسات المختلفة.
 - الحقوق والحريات وضمانات حماية الأفراد.
 - الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية.
 - الإصلاحات الأمنية والقضائية لضمان سيادة القانون.

2. مرحلة الصياغة

الهدف:

- إعداد المسودة الأولى للإعلان الدستوري استناداً إلى المبادئ المتفق عليها.

الإجراءات:

- عقد اجتماعات تشاورية بين القوى السياسية والقانونيين والمجتمع المدني لجمع وجهات النظر.
- صياغة المسودة الأولية وفق الأولويات الوطنية المتفق عليها.
- تحديد صلاحيات المؤسسات الانتقالية، وآليات حماية الحقوق الأساسية، وخريطة الطريق للانتقال السياسي.

3. مرحلة التشاور

الهدف:

- ضمان قبول واسع للإعلان الدستوري من خلال مشاركة أصحاب المصلحة والجمهور في مناقشته.

الإجراءات:

- نشر المسودة الأولية على نطاق واسع بين القوى السياسية والمجتمع المدني.
- عقد منتديات حوارية وجلسات استماع تشمل المواطنين والفئات المهمشة لضمان تمثيل الجميع.
- استقبال مقترحات التعديل وإعادة النظر في بعض البنود إذا لزم الأمر.

4. مرحلة التبني والمصادقة

الهدف:

- اعتماد الإعلان الدستوري بشكل رسمي ليصبح الإطار القانوني الناظم للمرحلة الانتقالية.

الإجراءات:

- عرض المسودة النهائية على هيئة الحكم للتصويت عليها.
- ضمان التوافق الوطني قبل اعتماد الإعلان، لتجنب النزاعات المستقبلية.
- إذا كان ممكناً، تنظيم استفتاء شعبي لإضفاء شرعية أكبر على الوثيقة.

5. مرحلة التنفيذ

الهدف:

- تفعيل أحكام الإعلان الدستوري، وإدارة الحكم وفقاً لمبادئه خلال المرحلة الانتقالية.

الإجراءات:

- تشكيل المؤسسات الانتقالية المنصوص عليها في الإعلان، مثل الحكومة والمجلس التشريعي المؤقت.
- ضمان الرقابة القانونية على تنفيذ الإعلان عبر القضاء والهيئات الرقابية المستقلة.
- بدء الاستعدادات لصياغة الدستور الدائم وفق الآليات المحددة في الإعلان الدستوري.

ت - تشكيل الحكومة الانتقالية: خطوة محورية في عملية الانتقال السياسي

مع تعيين رئيس الجمهورية في المرحلة الانتقالية السيد أحمد الشرع، وتشكيل هيئة الحكم، وإقرار الإعلان الدستوري، تأتي المرحلة التالية: تشكيل حكومة انتقالية تتولى إدارة شؤون البلاد، وتنفيذ أحكام الإعلان الدستوري، وتضع الأسس للتحول الديمقراطي في سوريا.

من يشكل الحكومة الانتقالية؟

الرئيس تحت إشراف هيئة الحكم:

في السيناريو الأمثل، يقوم رئيس المرحلة الانتقالية (أحمد الشرع) باقتراح قائمة بالمرشحين للمناصب الوزارية، ويتم عرضها على هيئة الحكم لمراجعتها والتأكد من توافقها مع المعايير المحددة.

خيارات مراجعة هيئة الحكم:

- قبول الترشيحات كما هي إذا استوفت المعايير.
- اقتراح تعديلات لضمان تمثيل أوسع، أو لتجنب شخصيات مثيرة للجدل.
- رفض بعض الترشيحات إذا لم تكن متوافقة مع المعايير، وإعادة النظر فيها.

لماذا هذا النموذج؟

- يوازن بين القيادة والمساءلة: يمنح الرئيس دوراً قيادياً، لكنّه يخضع للمراجعة والموافقة من قبل هيئة الحكم.
- يضمن التمثيل الشامل: يتيح مشاركة مختلف القوى السياسية والاجتماعية، ما يمنع احتكار السلطة.
- يمنع الاستفراد بالقرار: يعزز التوافق الوطني، ويمنع اتخاذ قرارات أحادية من قبل الرئيس.

دور الأمم المتحدة في تشكيل الحكومة

إشراف استشاري وليس توجيهي:

لا يحتاج تشكيل الحكومة إلى إشراف مباشر من الأمم المتحدة، لكنّه قد يكون مفيداً في تقديم المشورة والدعم الفني، دون فرض قرارات على السوريين.

الدور الممكن للأمم المتحدة:

- تقديم استشارات فنية حول هيكلية الحكومة ومعايير الشفافية.
- الوساطة بين الأطراف السورية في حال وجود خلافات حول التعيينات.
- المراقبة لضمان التزام التعيينات بالمعايير الديمقراطية وحقوق الإنسان.

لماذا لا يجب أن يكون هناك إشراف دولي مباشر؟

- حماية السيادة الوطنية: التدخل المباشر قد يقوّض شرعية الحكومة الانتقالية.
- التجارب السابقة أثبتت أنّ الحلول المفروضة دولياً غالباً ما تفشل في تحقيق استقرار مستدام.

أهمية تشكيل حكومة انتقالية

1. تنفيذ مهام المرحلة الانتقالية:

- تشكل الحكومة الذراع التنفيذي لهيئة الحكم، وتضمن تنفيذ السياسات المتفق عليها.
- تشرف على الملفات الحساسة، مثل الأمن، الاقتصاد، إعادة الإعمار، والخدمات العامة.

2. تحقيق الاستقرار وتعزيز الشرعية:

- وجود حكومة انتقالية منظمة وفعالة يعزز ثقة المواطنين، ويضفي شرعية على المرحلة الانتقالية.
- تجنب حالة الفراغ السياسي التي قد تؤدي إلى صراعات داخلية جديدة.

3. وضع أسس الحكم المستقبلي:

- تعمل الحكومة على إنشاء مؤسسات ديمقراطية دائمة، وفق معايير الحوكمة الرشيدة.
- تضع سياسات تنموية واستراتيجية تضمن الاستقرار على المدى الطويل.

الخطوات الرئيسية لتشكيل الحكومة الانتقالية

1. تحديد تفويض الحكومة الانتقالية:

يجب أن يحدد الإعلان الدستوري صلاحيات الحكومة الانتقالية، والتي قد تشمل:

- الإشراف على العملية الانتخابية لضمان انتقال ديمقراطي مستدام.
- إصلاح قطاع الأمن، وضمان السيطرة المدنية على القوات المسلحة.
- إدارة الخدمات العامة مثل الصحة، التعليم، والبنية التحتية.
- وضع سياسات اقتصادية تمنع انهيار الاقتصاد وتدعم التعافي.
- إرساء العدالة الانتقالية عبر إصلاح مؤسسات الدولة وإعادة الثقة في النظام القضائي.

المجالس واللجان الاستشارية

- تشكيل لجان مستقلة لمتابعة قضايا مثل إعادة الإعمار، المصالحة الوطنية، وإصلاح القضاء.
- إنشاء لجنة رقابية لمتابعة الأداء الحكومي ومنع الفساد، وضمان الشفافية والمساءلة.

2. معايير اختيار أعضاء الحكومة:

- يجب أن يكون تعيين الوزراء والمسؤولين قائماً على مبادئ أساسية، أهمها:
- **الكفاءة:** اختيار شخصيات ذات خبرة عملية، وليس فقط بناءً على الولاءات السياسية.
 - **النزاهة:** التأكد من عدم تورط الوزراء في الفساد أو انتهاكات حقوق الإنسان.
 - **عدم الإقصاء:** ضمان عدم التمييز بناءً على الطائفة، العرق، أو الانتماء المناطقي.
 - **التوازن بين الاستقلالية والانتماء السياسي:** تضم الحكومة شخصيات مستقلة، إلى جانب ممثلي القوى السياسية لضمان التوافق الوطني.
 - **تجنب عسكرة الحكم:** يمنع تعيين شخصيات عسكرية أو قادة فصائل مسلحة في مناصب مدنية حساسة.

3. عملية تعيين الحكومة الانتقالية:

الخطوات التنفيذية

- **التشاور السياسي:**
 - يجري رئيس المرحلة الانتقالية وهيئة الحكم مشاورات مع القوى السياسية والمجتمع المدني.
 - تقديم قائمة بالمرشحين المحتملين للمناصب الوزارية.
- **الموافقة والتصديق:**
 - عرض القائمة النهائية على هيئة الحكم لاعتمادها أو اقتراح تعديلات عليها.
 - في حال وجود خلافات، يمكن اللجوء إلى لجان تحكيم أو تصويت داخلي داخل الهيئة الحاكمة.
- **الإعلان الرسمي والتكليف:**
 - يتم الإعلان عن تشكيل الحكومة، ويؤدي الوزراء القسم أمام رئيس المرحلة الانتقالية أو هيئة الحكم.
 - يبدأ الوزراء بتنفيذ خطط العمل الخاصة بوزاراتهم.

أولويات عمل الحكومة الانتقالية

1. تعزيز الأمن والاستقرار:

- إعادة هيكلة القوات الأمنية، وإخضاعها للرقابة المدنية.

2. تحسين الخدمات الأساسية:

- ضمان الوصول العادل إلى الغذاء، المياه، الرعاية الصحية.
- تطوير قطاعي التعليم والصحة، وإعادة تأهيل البنية التحتية.

3. إدارة الاقتصاد ومنع الانهيار:

- تنفيذ خطط إنعاش اقتصادي قصيرة الأجل.
- تشجيع الاستثمارات الخارجية والمساعدات الدولية.

توصيات لضمان نجاح الحكومة الانتقالية:

- الشفافية: الإعلان عن أسماء الوزراء، وخبراتهم، وألويات الحكومة في بيان رسمي.
- التوافق الوطني: إشراك القوى السياسية والمجتمعية لتجنب الانقسامات.
- تحديد الصلاحيات بوضوح لمنع الصراعات بين المؤسسات.
- دعم دولي متوازن دون تبعية لأي طرف خارجي.
- إشراك المجتمع المدني في الرقابة على الأداء الحكومي.

رابعاً. صياغة الدستور: المرحلة القادمة في العملية الانتقالية

مع إقرار الإعلان الدستوري وتشكيل الحكومة الانتقالية، تصبح الخطوة الحاسمة التالية هي صياغة دستور دائم عبر لجنة تأسيسية، لضمان انتقال سياسي مستقر يؤسس لنظام ديمقراطي يحكم سوريا على المدى الطويل.

أهمية صياغة الدستور

1. إنهاء الوضع المؤقت:

- يحل الدستور الدائم محل الإعلان الدستوري المؤقت، ويضع إطاراً قانونياً دائماً للحكم.

2. إرساء الشرعية السياسية والقانونية:

- يحدد القواعد القانونية والمؤسسية للدولة، وينظم توزيع السلطة وصلاحياتها.

3. ترسيخ الحقوق والحريات:

- يضمن حماية حقوق المواطنين، والمساواة أمام القانون، والعدالة الاجتماعية.

4. تحديد هيكل الدولة:

- يضع الدستور الأسس للسلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، ويحدد العلاقات بينها لضمان التوازن ومنع الاستبداد.

5. وضع الإطار القانوني للانتخابات:

- ينظم العمليات الانتخابية، ويحدد القواعد القانونية لنقل السلطة إلى حكومة منتخبة ديمقراطياً.

خطوات صياغة الدستور

1. تشكيل اللجنة التأسيسية:

- انتخاب مباشر من الشعب (خيار مثالي لكنّه قد يكون صعباً في ظل الاضطرابات الانتقالية).
- تعيينها من قبل هيئة الحكم الانتقالية بالتشاور مع القوى السياسية والمجتمع المدني.
- مزيج من التعيين والانتخاب لضمان التوازن بين التمثيل الشعبي والفعالية السياسية.

معايير التمثيل في اللجنة

يجب أن تضم اللجنة ممثلين عن جميع فئات المجتمع، بما في ذلك:

- خبراء قانونيون متخصصون في الدساتير والحوكمة.
- ممثلو الأحزاب السياسية لضمان التوافق الوطني.
- ممثلو المجتمع المدني، مع التأكيد على تمثيل النساء والأقليات.
- شباب لضمان إشراك الأجيال الجديدة في بناء مستقبل البلاد.
- ممثلو المناطق المتضررة من النزاع لضمان تلبية احتياجاتها في الدستور.

مهام اللجنة

- تحديد المبادئ الدستورية الأساسية التي ستشكل الأساس القانوني للدولة.
- صياغة المسودة الدستورية بناءً على المشاورات العامة.
- إجراء مراجعات وتعديلات بعد جمع آراء المواطنين والأطراف السياسية.

2. المشاورات العامة

أهمية المشاورات:

يجب أن تكون عملية صياغة الدستور تشاركية وشاملة لضمان شرعية الدستور، ومنع فرضه من قبل فئة معينة.

آليات إشراك المواطنين:

- جلسات حوار وطني تجمع مختلف الفئات لمناقشة القضايا الدستورية.
- استطلاعات رأي واستبيانات للحصول على آراء المواطنين حول القضايا الأساسية.
- منصات إلكترونية تتيح للمواطنين تقديم مقترحاتهم وملاحظاتهم.
- إشراك وسائل الإعلام لنشر التوعية حول العملية الدستورية وضمان شفافيتها.

3. كتابة المسودة الدستورية

يتضمن الدستور النقاط الرئيسية التالية:

أ. شكل نظام الحكم:

- نظام رئاسي، برلماني، أم مختلط؟
- مركزية أم لا مركزية؟ (معالجة قضايا الحكم الذاتي للأكراد أو مناطق أخرى).

ب. فصل السلطات ومنع الاستبداد:

- تحديد صلاحيات رئيس الدولة والحكومة والبرلمان.
- وضع آليات رقابة ومساءلة بين السلطات.

ت. الحقوق والحريات الأساسية:

- حرية التعبير، والدين، والتجمع.
- حقوق المرأة والمساواة بين المواطنين.
- حقوق الأقليات العرقية والدينية.

ث. استقلال القضاء:

- وضع ضمانات لعدم تدخل السلطة التنفيذية في القضاء.
- إنشاء محكمة دستورية للفصل في دستورية القوانين واللوائح.

ج. إدارة قطاع الأمن والدفاع:

- إخضاع الأجهزة الأمنية والعسكرية للرقابة المدنية.
- منع عسكرة السياسة وضمان حيادية الجيش.

ح. النظام الانتخابي وآليات تشكيل الحكومات

- تحديد نظام الانتخابات (نسبي، فردي، مختلط).
- وضع قوانين للأحزاب السياسية لضمان التعددية السياسية.

خ. اللامركزية والحكم المحلي:

- تحديد صلاحيات المحافظات والإدارات المحلية.
- ضمان توازن السلطة بين الحكومة المركزية والإدارات المحلية.

4. مراجعة الدستور والنقاش العام:

بعد كتابة المسودة، يتم عرضها على:

- المجلس التشريعي الانتقالي لمناقشتها وإجراء التعديلات الضرورية.
- الرأي العام عبر مشاورات وطنية لجمع الملاحظات وإجراء التعديلات النهائية.

5. التصديق على الدستور:

تتم المصادقة على الدستور عبر واحدة من الخيارات التالية:

- **الخيار الأفضل:** الاستفتاء الشعبي:
- يتم تقديم الدستور إلى الشعب مباشرة للتصويت عليه.
- يمنح هذا الخيار شرعية قوية، لكنه يتطلب استقراراً أمنياً وقدرات لوجستية متقدمة.
- **الخيار البديل:** المصادقة من قبل المجلس التشريعي:
- إذا تعذر إجراء استفتاء، يمكن اعتماد الدستور من قبل الهيئة الحاكمة الانتقالية كإجراء مؤقت.

ما الذي يحدث بعد التصديق؟

- يصبح الدستور هو القانون الأساسي للدولة.
- يتم إلغاء العمل بالإعلان الدستوري المؤقت، والبدء في تنفيذ أحكام الدستور الجديد.

6. التنفيذ والانتقال إلى الحكم الدائم:

بعد تبني الدستور:

- مواءمة القوانين الوطنية مع الدستور الجديد لضمان عدم وجود تعارض قانوني.
- إجراء انتخابات عامة لاختيار حكومة دائمة وفقاً للقواعد الدستورية الجديدة.
- تشكيل مؤسسات دستورية جديدة مثل المحكمة الدستورية لضمان الامتثال للدستور.

خامساً. الانتخابات البرلمانية والرئاسية: المرحلة الأخيرة من العملية الانتقالية في سوريا

تمثل الانتخابات البرلمانية والرئاسية المحطة الأخيرة في العملية الانتقالية، حيث يتم نقل السلطة إلى حكومة منتخبة ديمقراطياً، مما يعزز الاستقرار السياسي ويمنح الشرعية للنظام الجديد. لضمان نجاح هذه الانتخابات، يجب أن تتم وفق معايير الشفافية، النزاهة، والتمثيل الشامل، مع توفير بيئة آمنة وعادلة لمشاركة جميع السوريين.

1. الشروط الأساسية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة

أ. تحقيق الأمن والاستقرار:

- ضمان أمن الناخبين ومنع أي محاولات للعنف أو التهريب خلال العملية الانتخابية.
- تأمين مراكز الاقتراع في جميع المناطق، بحيث يتمكن الجميع من التصويت بحرية وأمان.

ب. الإطار القانوني والمؤسسي:

- اعتماد قانون انتخابي عادل ينظم العملية وفق المعايير الدولية.
- إنشاء لجنة انتخابية مستقلة تضم قضاة، خبراء قانونيين، وممثلي المجتمع المدني لضمان الحياد والشفافية.
- وضع آليات واضحة لحل النزاعات الانتخابية، لمنع التلاعب أو الطعون غير العادلة.

ت. ضمان المشاركة الواسعة:

يجب أن تشمل الانتخابات جميع السوريين المؤهلين للتصويت، بما في ذلك:

- اللاجئين والنازحون عبر توفير آليات تصويت مناسبة.
- الأقليات والفئات المهمشة لضمان عدم إقصائهم.
- النساء والشباب عبر سياسات تمكين وتشجيع المشاركة السياسية.

ث. تعزيز الوعي الانتخابي والتثقيف المدني:

- إطلاق حملات توعية لتعريف المواطنين بحقوقهم الانتخابية، وآليات التصويت، وأهمية المشاركة الديمقراطية.
- توفير موارد تثقيفية عبر وسائل الإعلام ومنصات إلكترونية، لضمان إدراك الناخبين لمجريات العملية الانتخابية.

2. الخطوات الأساسية لتنظيم الانتخابات

أ. إنشاء لجنة انتخابية مستقلة:

يتم تشكيلها من شخصيات قانونية محايدة لضمان نزاهة الانتخابات، وتكون مسؤولة عن:

- إدارة تسجيل الناخبين والتأكد من دقة بياناتهم.
- الإشراف على فرز الأصوات وإعلان النتائج بشفافية.
- التعامل مع الشكاوى والطعون الانتخابية وفق آليات قانونية واضحة.

ب. تسجيل الناخبين:

- إعداد سجل انتخابي شامل يشمل المقيمين، النازحين، واللاجئين، مع آليات تحقق دقيقة.
- إطلاق حملة تسجيل وطنية تشمل مراكز داخل سوريا وخارجها لضمان مشاركة أوسع.

ت. ترشيح المرشحين والموافقة عليهم:

يجب وضع معايير واضحة لقبول الترشح، تتضمن:

- عدم التورط في جرائم حرب أو قضايا فساد.
- احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- توفر الحد الأدنى من التعليم والخبرة السياسية.
- السماح بمشاركة الأحزاب والمستقلين لضمان التعددية السياسية.

ث. الحملات الانتخابية وضمان تكافؤ الفرص

يجب أن يحصل جميع المرشحين على فرص متساوية للوصول إلى الناخبين عبر:

- استخدام وسائل الإعلام الرسمية والخاصة دون انحياز لأي طرف.
- تنظيم مناظرات عامة ومقابلات إعلامية لعرض البرامج الانتخابية.
- فرض سقف مالي على الحملات لمنع التأثير المالي غير العادل.

ج. يوم الانتخابات:

- توزيع مراكز الاقتراع في جميع المناطق السورية، مع توفير مراكز خاصة للاجئين في الخارج.
- اعتماد إجراءات أمان مثل التصويت السري، استخدام الحبر الذي لا يمحو، والمراقبة على عمليات الفرز.
- نشر مراقبين محليين ودوليين لضمان عدم التلاعب أو التزوير.

ح. فرز الأصوات وإعلان النتائج:

- يتم فرز الأصوات بشفافية بحضور ممثلي الأحزاب والمراقبين.
- الإعلان الفوري للنتائج الأولية، مع ضمان إمكانية تقديم الطعون القانونية في حال وجود مخالفات.

3. الرقابة الدولية ودورها في الانتخابات:

- لا ينبغي أن تكون هناك إدارة مباشرة للأمم المتحدة، لكن يمكن أن يكون دورها استشارياً ومراقباً لضمان احترام سيادة سورية.
- يمكن للمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الجامعة العربية تقديم:
 - مراقبين دوليين لضمان نزاهة الانتخابات ومنع التزوير.
 - مساعدة فنية في إدارة العملية الانتخابية وتدريب الموظفين.
 - دعم لوجستي وتقني، خاصة فيما يتعلق بتأمين التصويت الإلكتروني أو تسجيل الناخبين.

ما هي الحدود المطلوبة للدور الدولي؟

- عدم فرض أي مرشحين أو سياسات خارجية، وترك القرار للشعب السوري.
- تقديم الدعم بناءً على طلب الحكومة الانتقالية أو اللجنة الانتخابية، دون التدخل في تفاصيل العملية السياسية.

4. توصيات لضمان انتخابات ديمقراطية ناجحة

أ. التوقيت المناسب:

- يجب عدم التسرع في إجراء الانتخابات قبل استكمال الإصلاحات الأمنية والقانونية.
- التأكد من وجود حد أدنى من الاستقرار لمنع العنف الانتخابي.

ب. الإطار القانوني القوي:

- وضع قانون انتخابي دقيق يمنع التلاعب ويوفر بيئة عادلة للمنافسة السياسية.

ت. الشفافية الكاملة:

- نشر جميع المعلومات المتعلقة بالانتخابات، والسماح للمراقبين بالاطلاع على تفاصيل العملية.

ث. إشراك المجتمع الدولي:

- الاستفادة من الدعم الدولي في مجال الرقابة والتدريب، مع ضمان أن تكون الانتخابات بقيادة سورية بالكامل.

ج. ضمان انتقال سلس للسلطة:

- تحديد جدول زمني واضح لنقل السلطة من الحكومة الانتقالية إلى الحكومة المنتخبة.
- تشكيل لجنة إشراف على نقل المهام، لمنع الفراغ السياسي أو الأزمات الدستورية.

5. ما بعد الانتخابات

بمجرد إعلان نتائج الانتخابات:

- يتم تشكيل البرلمان الجديد والحكومة المنتخبة وفق الدستور الجديد.
- تنتهي ولاية الحكومة الانتقالية، ويتم نقل السلطة بشكل سلمي إلى الفائزين.
- تبدأ مرحلة البناء الديمقراطي المستدام، حيث يعقد البرلمان جلسات تأسيسية لتحديد السياسات والإصلاحات المستقبلية.
- يتم إنشاء آليات رقابية لمتابعة تنفيذ القرارات الدستورية، والإدارية، وضمن الشفافية، والمساءلة.
- تستأنف الحكومة الجديدة جهود إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية، التي أطلقتها الحكومة الانتقالية.

سادساً: التوصيات

إلى الحكومة الحالية:

1. تنفيذ عملية الانتقال السياسي وفق آليات واضحة ومحددة:

- الاستفادة مما ورد في هذا التقرير لضمان انتقال تعديي يضمن الشرعية.
- وضع خارطة طريق تتضمن خطوات عملية وإجراءات تنفيذية، ضمن أطر قانونية واضحة.

2. تحديد جداول زمنية دقيقة لتنفيذ خطة الانتقال السياسي:

- وضع مواعيد محددة وقابلة للتنفيذ لكل مرحلة من مراحل الانتقال لضمان الالتزام، وتجنب الفراغ السياسي.
- العمل على تشكيل لجنة إشراف مستقلة لمتابعة تنفيذ الخطة وضمان الشفافية والمساءلة.

3. تعزيز الشفافية في عمل مؤتمر الحوار الوطني ومخرجاته:

- ضمان وضوح أهداف وآليات مؤتمر الحوار الوطني، مع نشر تقارير دورية عن التقدم المحرز.
- نشر المخرجات النهائية للحوار الوطني، وإشراك المجتمع المدني والقوى السياسية في مناقشتها وتنفيذها.

إلى المجتمع الدولي

1. تقديم الدعم الفني والمالي مع ضمان السيادة الوطنية:

- تقديم مساعدات تقنية ومالية لدعم بناء مؤسسات الحكم وتعزيز قدرتها في الإدارة العامة، القضاء، الأمن، والاقتصاد.
- تمويل مشاريع إعادة الإعمار لضمان تنمية شاملة تخدم جميع السوريين، مع التأكيد على عدم فرض أجندات سياسية.
- دعم مسار العدالة الانتقالية.

2. تعزيز عمليات المراقبة والاستشارة مع احترام القرار الوطني:

- توفير خبرات دولية محايدة لضمان نزاهة العملية الانتخابية ومنع التلاعب بإرادة الناخبين.
- تقديم استشارات فنية وقانونية لدعم صياغة دستور جديد يعكس تطلعات جميع السوريين، دون فرض أي نموذج سياسي خارجي.
- دعم المجتمع المدني السوري ومؤسساته المحلية في بناء ثقافة المواطنة والديمقراطية، لضمان الاستقرار وحماية حقوق الإنسان.

3. ضمان بيئة دولية داعمة لاستقرار سوريا:

- العمل على رفع العقوبات الاقتصادية التي تؤثر على معيشة المواطنين.
- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمنع التدخلات الخارجية السلبية، وضمان حماية وحدة الأراضي السورية واستقلال القرار الوطني.

إلى المجتمع المدني السوري

1. التنسيق مع الحكومة الانتقالية:

- إنشاء قنوات تواصل بين المجتمع المدني والحكومة لضمان التنسيق الفعّال في تحقيق أهداف الانتقال السياسي.
- المساهمة في تنفيذ مشاريع خدمية وتنموية بالتعاون مع السلطات المحلية لتعزيز ثقة المواطنين في العملية الانتقالية.
- تقديم مقترحات وتوصيات للحكومة الانتقالية بناءً على احتياجات المجتمع، وضمان شمولية السياسات وعدالتها.

2. المشاركة الفاعلة في المراقبة وتعزيز الشفافية:

- تكثيف المشاركة في المشاورات الوطنية حول عملية الانتقال، والسياسات العامة، لضمان توافقها مع تطلعات السوريين.
- مراقبة أداء الحكومة الانتقالية عبر آليات رقابية مستقلة لضمان الالتزام بالشفافية والمساءلة.
- تعزيز دور الإعلام المستقل في تغطية مراحل العملية الانتقالية وكشف أي انتهاكات تعيق تحقيق الانتقال التعددي والاستقرار.

3. تعزيز الوعي بحقوق المواطنين والحريات الأساسية:

- تنظيم حملات توعية لرفع مستوى الوعي بحقوق الدستورية، الحريات الأساسية، ودور المواطن في بناء دولة القانون والمؤسسات.
- تدريب الشباب والنساء على مهارات القيادة، المشاركة السياسية، وآليات المناصرة لتعزيز دورهم في الحياة السياسية.
- نشر ثقافة المساءلة المجتمعية عبر تنظيم ورش عمل وجلسات حوارية حول أهمية الشفافية في الحكم، ومشاركة المواطنين في اتخاذ القرار.

4. تعزيز المصالحة الوطنية وإعادة بناء النسيج الاجتماعي:

- دعم مبادرات المصالحة الوطنية عبر تعزيز الحوار بين مختلف فئات المجتمع لتجاوز الانقسامات وبناء الثقة.
- تنفيذ برامج إعادة الاندماج للنازحين والعائدين، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لضمان تعايش سلمي مستدام.
- توثيق الانتهاكات، وتقديم الدعم لضحايا النزاع وبشكل خاص ضحايا نظام الأسد، بما يساهم في تحقيق العدالة الانتقالية ومنع تكرار التجاوزات السابقة.

5. تمكين المجتمع المدني كمحرك رئيس في العملية الانتقالية:

- تطوير شراكات بين منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية لتعزيز القدرات المؤسسية وتبادل الخبرات في الحوكمة، التنمية، وحقوق الإنسان.
- الضغط على الجهات الفاعلة لضمان بيئة قانونية وتشريعية تحمي حرية تكوين الجمعيات، حرية التعبير، والعمل المدني المستقل.
- دعم مبادرات التنمية المحلية التي تساهم في تحسين الظروف المعيشية، وتعزيز الاستقرار، وخلق فرص عمل للمجتمعات المتضررة من النزاع.

SNHR

الشبكة
السورية
لحقوق
الإنسان

لا عدالة بلا محاسبة



info@snhr.org
www.snhr.org